أنها «جسم غريب» زرع في قلب الوطن العربي، من أجل اعاقة مشروع الوحدة العربية الذي كان هاجسه يستبدّ بتموّجات الحركة السياسية التي شهدتها المنطقة. ولهذا السبب، كان من الطبيعي أن يجتمع العرب على مقاومة هذا «الجسم الغريب»، بصرف النظر عن حجم المساحة الجغرافية التي يمكن أن ينتشر عليها. وفي مقابل ذلك، كانت هواجس المشروع الصهيوني في انشاء «وطن قومي» يجمع الشتات اليهودي تملي على اسرائيل معارضة أي حل يفرض لجم هذا المشروع عند النقطة التي كان مبررها الأساسي أنها تشكل نقطة البداية. الفعلية على طريق تحقيق الحلم الصهيوني الواسع.

وفي ضوء هذه الهواجس الأيديولوجية الضاغطة، كان لا بد لكل حل يقوم على أساس تقاسم الأرض المتنازع عليها من أن يكون مرفوضاً من كلا الجانبين، وهو ما حصل بالفعل بخصوص قرار التقسيم الذي اصدرته هيئة الأمم المتحدة العام ١٩٤٧؛ حيث أعلنت الحكومات العربية، في بيان أصدرته بتاريخ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، استنكارها للمشروع، واعتبرته «باطلاً من اساسه»، وأكدت عزمها على اتخاذ «التدابير الحاسمة» من أجل «احباط المشروع الظالم ونصرة حق العرب»[٤]. هذا فيما اتفق رؤساء وممثلو حكومات الدول المشاركة في الجامعة العربية، خلال اجتماع عقدوه في القاهرة بين ٨ ـ ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧، على تقرير سرّي كان أول مقرراته «العمل على احباط مشروع التقسيم، والحؤول دون قيام دولة يهودية في فلسطين، والاحتفاظ بفلسطين عربية، مستقلة، موحّدة»[٥].

أمّا على الجانب الاسرائيلي، فينبغي أن لا يُعتدّ كثيراً، هنا، بالقرار الذي اتخذته الوكالة اليهودية، في حينه، وأعلنت فيه موافقتها على قرار التقسيم. فالواقع، ان تتابع الأحداث أكد، بشكل قاطع، ان الدولة اليهودية التي شهدت النور بموجب هذا القرار لم تكن تنوي، جدياً، الالتزام ببنوده وتوصياته. ولا يتعلق الأمر، هنا، فقط بالحركة التوسّعية التي قامت بها اسرائيل خلال العام ١٩٤٨، واستولت خلالها على قسم كبير من الأراضي التي خصّصها مشروع التقسيم للدولة العربية. فبالاضافة إلى ذلك، ينبغي الالتفات إلى واقع ان التزام اسرائيل بالمشروع الأيديولوجي الصهيوني كان يفرض تطلعها إلى أبعد ممّا حصلت عليه بموجب قرار التقسيم. وبصرف النظر عن الاعتبارات التي حكمت مواقف القيادات الصهيونية المتعاقبة من مسألة المساحة الجغرافية لدولة اسرائيل، وبصرف النظر خصوصاً عن مدى جدية الطموح الصهيوني إلى أحياء اسرائيل الكبرى التي افترض لها الطابع الاحيائي الديني، الذي اتسم به المشروع الصهيوني، أن تمتد بين نهري النيل والفرات؛ فالواقع أن تطلع المشروع الصهيوني إلى اقامة «وطن قومي» يتسع للغالبية العظمى من يهود العالم، وهو حلم يصعب القول انه لم يكن حلماً جادّاً بالنسبة الى الحركة الصهيونية، كان يستتبع، بالضرورة، تطلعاً نحو القيام بتمدّد اقليمي يخترق الحدود التي رسمها مشروع التقسيم للدولة اليهودية. ومن بين شواهد كثيرة يمكن استحضارها هنا، وتؤكد عزم الدولة الناشئة على المضيّ في استكمال تنفيذ المشروع الصهيوني، وتدلل على أن قبول الوكالة اليهودية بقرار التقسيم لم يكن يخرج عن سياسة «التدريج» التي اتبعها قادة الحركة الصهيونية طوال مراحل تنفيذ المشروع الصهيوني[٦]، يبدو ان اكثر ما يجدر التوقف عنده هو ما كتبه دافيد بن ـ غوريون في معرض تقويمه للوضع الذي تمكّنت اسرائيل من تحقيقه بعد حرب العام ١٩٤٨، التي أسفرت عن احتلال ستة آلاف كيلومتر مربع أضيفت إلى الاربعة عشر ألف كيلومتر مربع التي خصصها مشروع التقسيم للدولة اليهودية، حيث أعرب بن ـ غوريون عن اقتناعه بأن اسرائيل، وعلى خلاف ما اعتبره «الوضع الطبيعي» لجميع الدول، «لم تأت مطابقة لأرضها، أو شعبها... وأضيف، الآن، انها قامت فوق جزء من أرض ـ اسرائيل فقط.